تأثير الهجرة غير الشرعية فى العلاقات الإيطالية-الليبية

د. مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم

أستاذ علم السياسة بجامعة طرابلس

تعد الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية معاصرة، حيث يلاحظ أن قارات العالم المختلفة تعانى بشكل أو بآخر هذه المعضلة، مثل أوروبا، واستراليا، وأمريكا الشمالية(١). وبالرغم من أن الهجرة كعملية قديمة قدم الحضارات البشرية، فإن بروز سيادة الدولة، منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، أضفى عليها بعدا قانونيا يتمثل فى الدخول بموافقة أو بدون موافقة الدول ذات العلاقة. فمعاهدة وستفاليا أكدت السيادة المطلقة للدولة، وبالتالى انخرطت البلدان ذات السيادة فى تنظيم عملية الهجرة منها وإليها. وبالرغم من أن العولمة قلصت من السيادة المطلقة للبلدان المعاصرة، فإن تنظيم عملية الهجرة لا تزال تخضع للسياسات العامة لدول عالمنا المعاصر.

وأصبحت الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وعليه يلاحظ وجود غنى ملحوظ فى أدبياتها. وتعد ليبيا وايطاليا من ضمن أبرز الدول التى تعانى هذه الإشكالية. وعليه، فقد وقعتا العديد من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية، والإقليمية، والدولية. ويقودنا الحديث عن التنسيق والتعاون الليبى الإيطالى تجاه عملية الهجرة غير الشرعية فى الألفية الثالثة عموما للحديث عن منهجية هذه الدراسة، وهذا هو مجال اهتمام المحور التالى منها.

وبالرغم من حداثة مشكلة الهجرة غير الشرعية فى إطار العلاقات الدولية، فإن الاهتمام بها من قبل السياسيين والأكاديميين والعامة قد زاد بشكل ملحوظ منذ عقد التسعينيات من القرن الماضى، حيث أصبح عشرات الآلاف من الأفارقة والعرب يهاجرون على متن ما يعرف بقوارب الموت من الشواطئ الليبية إلى السواحل الإيطالية. إن تأثير معضلة المهاجرين غير الشرعيين دفع إيطاليا إلى عقد اتفاقيات ثنائية بهدف الحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين. فمعاهدة ٢٠٠٨ للصداقة والشراكة نصت بصراحة على تنسيق وتعاون الطرفين فى هذا الشأن، كما سيتضح لنا فيما بعد.

ويلاحظ فى هذا السياق أن هناك العديد من التساؤلات تتطلب إجابات موضوعية، لعل أبرزها: ما هى أبرز العوامل المؤثرة فى العلاقات السياسية والأمنية الإيطالية-الليبية فى الألفية الجديدة؟ وما هى مكامن القوة والضعف إلى جانب التحديات والفرص المتاحة لتعزيز العلاقات الإيطالية-الليبية فى القرن الحادى والعشرين؟ وما هى السيناريوهات المحتملة للعلاقات الدولية الإيطالية-الليبية؟ وبالرغم من تعدد العوامل السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المؤثرة فى العلاقات الإيطالية-الليبية فى الألفية الجديدة، فإنه يمكن اختبار مصداقية الفرضية التالية "إن زيادة تدفق أعداد المهاجرين غير القانونيين من السواحل الليبية إلى الشواطئ الإيطالية قد نتج عنها زيادة فى مستويات التنسيق والتعاون السياسى والأمنى بين ليبيا وإيطاليا منذ نهاية القرن العشرين بشكل عام، ومنذ بداية الألفية الجديدة بشكل خاص."

ويشير الشكل التالى إلى العلاقة المتوقعة بين متغير مستقل يتجسد فى زيادة مستويات الهجرة غير الشرعية من ناحية، ومتغيرين تابعين يتمثلان فى العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين من ناحية أخرى(٢). وبالرغم من أن العلاقات الإيطالية-الليبية تعكس عدة أبعاد سياسية، واقتصادية، وثقافية، فإنه سيتم التركيز على متغيرين تابعين، يتمثل أحدهما فى علاقة التعاون والصراع السياسى، والآخر يتجسد فى العلاقات الأمنية بين البلدين.

ومن خلال تتبع إبرام المعاهدات والاتفاقيات الثنائية، وتصريحات المسئولين فى البلدين، يمكن ملاحظة أوجه التعاون والتوتر بين البلدين(٣). كما أن علاقة الهجرة غير الشرعية بالأمن القومى لكل من إيطاليا وليبيا يمكن اختبارها من خلال إبرام البلدين لاتفاقيات ثنائية وتبادل الزيارات، وما يصاحبها من تصريحات رسمية. أما فيما يتعلق بمناهج وأدوات البحث المستخدمة فى إطار هذه الدراسة، فإنه يلاحظ استخدام عدة مداخل (مثل المداخل القانونية والنظم والسياسة العامة)، ومناهج (مثل المناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة)، وأساليب بحثية كمية وكيفية (مثل البيانات التجمعية المنشورة على موقع وزارة الداخلية الإيطالية)، وتقنيات بحثية (مثل جداول التوزيع التكرارى والتحليل الرباعى). إن تبنى منهجية بحث متعددة الأبعاد مرده تفادى نقاط الضعف لمدخل أو منهج أو تقنية بحث بعينها. فمثلا بالرغم من دقة لغة الأرقام (أسلوب البحث الكمى)، فإن التفسير الكيفى يعد مكملا فى مثل هذه الحالة(٤). وتماشيا مع منهجية البحث السالفة الذكر، فإنه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة المحاور التالية:

شكل رقم (١)
تأثير الهجرة غير الشرعية فى العلاقات الإيطالية – الليبية

– الهجرة غير الشرعية.

– العلاقات الإيطالية الليبية .. خلفية عامة.

– البعد السياسى للعلاقات الليبية –الإيطالية.

– البعد الأمنى للعلاقات الليبية– الإيطالية.

– تأثير الهجرة غير الشرعية فى العلاقات الإيطالية–الليبية.

– الاتفاقيات الليبية–الإيطالية للحد من تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية.

– تحليل مضمون مذكرة التفاهم الليبية – الإيطالية لعام ٢٠١٧.

– سيناريوهات محتملة لمشكلة الهجرة غير الشرعية فى كل من إيطاليا وليبيا.

– خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات.

أولا– الهجرة غير الشرعية:

تعد الهجرة قديمة قدم الجماعات والحضارات البشرية المنظمة. ويشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر(٥). أما قاموس ويبستر فيشير بدوره إلى ثلاثة معان لكلمة الهجرة، وهى: الحركة من دولة أو مكان أو محلة إلى أخرى، أو المرور أو العبور الدورى من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، أو تغيير المكانة أو مستوى المعيشة(٦). ويلاحظ فى هذا السياق أن مفهوم الهجرة باللغة الإنجليزية يعنى ثلاثة معان(٧):

١– الهجرة من منظور الدول المستقبلة "The Receiving Countries"، حيث يطلق على مفهوم الهجرة فى هذه الحالة مصطلح التوطين " Immigration". فالهجرة بالنسبة للدول المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية أو غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وبالتالى، فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين.

٢– الهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة "The Sending Countries"، حيث يطلق على مفهوم الهجرة فى هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح "Emigration". ويشير هذا المصطلح عموما إلى الهجرة القسرية التى تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب، وبالتالى تعد مرادفة أيضا لمفهوم اللاجئين "Refugees". فالدول المرسلة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التى تؤدى إلى النزوح أو تدفق اللاجئين، وبالتالى فهى تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلى النزوح أو الهجرة. ويلاحظ فى هذا السياق أن مفهوم يهاجر "Immigrate" يختلف عن مفهوم ينزح Emigrate، حيث إن هدف المهاجر يتجسد فى الإقامة المؤقتة أو الدائمة فى الحالة الأولى، والهروب من الكوارث الطبيعية والحروب فى الحالة الثانية(٨).

٣– الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل، حيث يطلق عليها مصطلح الهجرة القانونية "Migration"، والذى يعنى فى هذه الحالة الهجرية التطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر "Voluntary Displacement" . ويعد هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما فى الأدبيات باللغة الإنجليزية.

أما فيما يتعلق بتحديد مفهوم الهجرة فى أدبيات علم السياسة، وعلم العلاقات الدولية، فإنه يمكن التمييز بين الأبعاد التالية:

* الهجرة كظاهرة "Phenomenon" أو عملية "Process".
* الهجرة كمتغير تابع أو مستقل.
* الهجرة كبارادايم أو إطار فكرى عام "Paradigm" (٩).

وتتعامل الأدبيات مع مشكلة الهجرة إما كواقعة أو حادثة قابلة للوصف والتفسير العلميين، أو كعملية لها مدخلاتها ومخرجاتها، وبيئتها الداخلية والخارجية المحيطة(١٠). فالهجرة تعد إذن ظاهرة يمكن وصفها كميا، وتحليلها كيفيا، لاسيما فى حالة توافر البيانات والمعلومات ذات العلاقة. كما يمكن التعامل مع مشكلة الهجرة كنظام متكون من أجزاء أو نظم فرعية ترتبط بعلاقات اعتماد متبادلة، بحيث إن التغيير فى أى جزء يقود إلى التغيير فى بقية الأجزاء أو النظم الفرعية الأخرى(١١).

كما تتعامل الأدبيات مع مشكلة الهجرة إما كمتغير تابع، أو نتيجة، أو متغير "Dependent Variable"، مستقل أو سبب "Independent Variable". وبينما ترى الهجرة، كمتغير تابع، أن الهجرة مردها اعتبارات اقتصادية وسياسية، وغيرها من الأسباب الأخرى، فإنه يلاحظ أن الهجرة يمكن التعامل معها كمتغير مستقل فى حالة ما تكون مثلا سببا فى زيادة عرض

العمالة، أو انخفاض مستوى الأجور، أو الإرهاب، أو عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى. وإذا كانت الهجرة بالنسبة للبعض تعد متغيرا تابعا، فإن العوامل الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسى، والأمنى والاقتصادى، والكوارث الطبيعية تعد بدورها متغيرات مستقلة(١٢).

وبينما يتعامل علماء السياسة الكلاسيك The Traditionalist School مع الهجرة من منطلق السيادة الكاملة للدولة، فإنه يلاحظ أن السلوكيين The Behavioralist School يؤكدون أهمية مراعاة الدول ذات السيادة للمشاعر الإنسانية للمهاجرين، خاصة المهاجرين الشرعيين(١٣). لكن المفهوم المابعدى The Pos-Behavioralist School يؤكد أهمية الجماعة السياسية، وبالتالى تصبح حرية انتقال رءوس الأموال والعمالة والهجرة سمة من سمات العولمة والنظام العالمى الجديد. لكن دعوة المدرسة المابعدية إلى الحكم العالمى The Global Governance من خلال المنظمات غير الحكومية NGOs، لاسيما نقابات العمال، وتنظيمات المجتمع المدنى Civil Society المختلفة، تبقى دعوة تتسم بالمثالية، حيث إن الدول لاتزال ترى مقولات العولمة، خاصة ما يتعلق بحرية انتقال الأشخاص، والهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ضربا من المثالية، ومجرد شعارات لم تتحقق على أرض الواقع.

ثانيا – العلاقات الإيطالية الليبية .. خلفية عامة:

بالرغم من أن العلاقات الإيطالية الليبية تغطى مجالات التعاون الدولى كافة، فإن محور الاهتمام فى إطار هذه الدراسة ينصب على كل من التنسيق والتعاون السياسى من ناحية، والعلاقة الأمنية بين البلدين من ناحية أخرى. فالعلاقة الايطالية الليبية مثلها فى ذلك مثل بقية علاقات الدول الأخرى، تتأثر عموما بالعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. لكن نظرا للقيود المنهجية لهذه الدراسة، فإنه سيتم وصف وتحليل العلاقات السياسية والأمنية فى إطار محورين، هما: البعد السياسى للعلاقات الليبية – الإيطالية، والبعد الأمنى للعلاقات الليبية–الإيطالية.

١- البعد السياسى للعلاقات الليبية–الإيطالية:

فيما يتعلق بالجانب السياسى، فإنه يلاحظ أن العلاقات التاريخية بين الشعبين الإيطالى والليبى تعود إلى عهد الإمبراطورية الرومانية التى هيمنت على حوض البحر المتوسط. كما أن إيطاليا استعمرت ليبيا خلال السنوات (١٩١١–١٩٤٤). فإيطاليا عدّت ليبيا امتدادا جغرافيا لها، وبالتالى فإن استعمارها لليبيا كان استيطانيا. لكن هزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) بددت أحلامها الاستعمارية، حيث خضعت ليبيا للانتداب إلى أن استقلت سياسيا فى ٢٤ ديسمبر١٩٥١. إن استقلال ليبيا السياسى فى منتصف القرن الماضى لم يلغ عموما العلاقات المتميزة بين الشعبين، بالرغم مما اعتراها من أزمات فى عهد القذافى خلال السنوات (١٩٦٩–٢٠١١). فلقد استمرت إيطاليا مثلا كشريك اقتصادى رئيسى لليبيا، حتى فى خلال فترات التوتر فى علاقاتها الدولية(١٤).

ونتيجة لفرض الحصار الدولى على ليبيا خلال السنوات ١٩٩٢ – ٢٠٠٣ من قبل الأمم المتحدة(١٥)، فقد تبنت ليبيا فى عهد القذافى سياسة الضغط السياسى على إيطاليا من خلال تشجيع الأفارقة على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل عام، وإيطاليا بشكل خاص. فلقد أشار القذافى فى العديد من خطبه إلى أن أوروبا مسئولة عن فقر أفريقيا، وأن ليبيا فى عهده غير قادرة على حماية حدودها من تدفق المهاجرين غير الشرعيين(١٦). ففى بداية العقد الأخير من القرن العشرين، بدت فى الأفق معضلة تدفق الهجرة غير الشرعية، وهى إشكالية هيمنت على أجندة العلاقات الأورو – عربية بشكل عام، والعلاقات الإيطالية–الليبية بشكل خاص(١٧).

لقد أسهمت إيطاليا فى الجهود، المبذولة لرفع الحصار على ليبيا، حيث كللت هذه الجهود كما لاحظنا، بصدور قرار مجلس الأمن رقم (١٥٠ لعام ٢٠٠٣) فى هذا الشأن. كما أسهمت إيطاليا بقوة فى صدور قرار الاتحاد الأوروبى الخاص برفع الحظر على تصدير السلاح إلى ليبيا فى أكتوبر ٢٠٠٤، وهو حظر استمر خلال السنوات (١٩٨٦ – ٢٠٠٤). فإيطاليا سعت بقوة لحصول ليبيا على أسلحة ومعدات عسكرية تمكنها من مراقبة حدودها المترامية الأطراف بقصد الحد من تدفق الهجرة غير الشرعية، لاسيما أجهزة ذات تقنية عالية لمراقبة حدود ليبيا المترامية الأطراف، والممتدة لأكثر من ٥٠٠٠ كيلومتر.

يلاحظ مما سبق أن التدخل الدولى فى الشأن الليبى يعقد ويطيل أمد مشكلة الهجرة غير الشرعية، نظرا لاختلاف الظروف البيئية المحيطة. فالمنظور الأوروبى عامة، والإيطالى خاصة، يأخذ فى الحسبان مصالحه الوطنية التى تتعامل مع الحكومتين فى الغرب والشرق الليبى فى الوقت نفسه. بل إن الحكومة الإيطالية تتعامل مباشرة مع بعض الجماعات المسلحة فى الغرب الليبى لكى تحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وهذا يؤخر من عملية الوفاق الوطنى الذى يؤسس لقيام دولة القانون والمؤسسات التى يمكن أن تتعامل بندية مع إيطاليا، وبقية دول الاتحاد الأوروبى بخصوص مشكلة الهجرة غير الشرعية.

٢- البعد الأمنى للعلاقات الليبية–الإيطالية:

أما فيما يتعلق بوصف وتحليل العلاقة الأمنية بين البلدين، فإنه يمكن الإشارة – بادئ ذى بدء – إلى تحديد مفهوم الأمن القومى، حيث تشير أدبيات الموضوع عموما إلى ارتباط مفهوم الأمن القومى أو الوطنى ببروز الدولة الحديثة، عقب توقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ بشكل عام، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) بشكل خاص. فلقد برز مفهوم الأمن القومى فى بداية الأمر كمرادف لمفهوم الدفاع عن إقليم وشعب الدولة من أى عدوان خارجى، مباشر أو غير مباشر. وبالرغم من وجود عدة تعريفات لمفهوم الأمن القومى، فإن أن جوردن قد وسع من هذا المفهوم بحيث يشمل، إلى جانب الدفاع عن إقليم وشعب الدولة من أى عدوان خارجى، حماية المصالح الحيوية الاقتصادية والسياسية(١٨).

وتشير أدبيات الموضوع إلى أن المفهوم المعاصر للأمن القومى يمس فى واقع الأمر جميع أوجه الحياة السياسية

والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وإذا كان الدفاع عن إقليم وشعب الدولة من أى عدوان خارجى، مباشر أو غير مباشر، يعد أساس الأمن القومى، فإن أوجه الأمن القومى تشمل أيضا المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والطاقة، والموارد البشرية، والطبيعية، والترابية، والمعلوماتية، والبيئية، والإنسانية(١٩).

وبينما يعد دخول المهاجرين بدون تأشيرات وجوازات سفر، وأية وثائق رسمية إلى الأراضى الليبية تهديدا للسيادة الوطنية، فإن وصول قوارب المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الإيطالية يعد منافيا للقوانين المحلية(٢٠). فالتشريعات الوطنية تمنع دخول الأجانب فى العادة بدون تأشيرات دخول ووثائق رسمية، وذلك تماشيا مع متطلبات سوق العمل والسياسات العامة للصحة. كما أن دخول المهاجرين غير الشرعيين يرتبط بدخول جماعات ارهابية، هدفها زعزعة الأمن القومى للبلدان المستقبلة ومناطق العبور من ناحية، وتغيير النسيج الاجتماعى لبلدان العبور والاستقبال من ناحية أخرى. فبقاء المهاجرين غير الشرعيين فى ليبيا بشكل عام، والجنوب الليبى بشكل خاص، هدد ويهدد بالفعل التركيبة السكانية المتجانسة من ناحية، وأدى إلى بروز الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والدعارة، والسرقة من ناحية أخرى. كما أن زيادة عدد المهاجرين تهدد بشكل ملحوظ التجانس السكانى فى إيطاليا التى تتحول بوتيرة متسارعة إلى مجتمع متعدد الثقافات والأديان. إن تعدد الثقافات والحضارات يعد عملية مواكبة للعولمة، ولكن المجتمعات التقليدية لا تزال تتحفظ على تغيير مجتمعاتها إلى نظم متعددة الأعراق والثقافات، والتوجهات السياسية(٢١).

وعليه، فقد دفعت عملية الهجرة غير الشرعية كلا من إيطاليا وليبيا إلى مزيد من التنسيق والتعاون السياسى والأمنى، نظرا لتعرض أمنهما القومى للخطر(٢٢). وبالرغم من الانتقادات الموجهة إلى كل من إيطاليا وليبيا بخصوص انتهاكات حقوق الانسان المتعلقة بالعودة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين، فإن تنسيق وتعاون البلدين فى الجانب الأمنى والاستخباراتى قد زاد بشكل ملحوظ. فانتشار قوات خفر السواحل فى البحر المتوسط يشير إلى مستوى تهديد الأمن الوطنى لكل من إيطاليا وليبيا(٢٣).

إن تعرض الأمن القومى الإيطالى للخطر دفع فى واقع الأمر الحكومات الإيطالية المتعاقبة إلى التعاون مع السلطات الرسمية فى عهد القذافى (١٩٦٩-٢٠١١)، مع حكومتى الغرب والشرق الليبى بعد عام ٢٠١٤، حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات، إلى جانب تكثيف الزيارات على مستوى السياسيين والفنيين. كما أن الهاجس الأمنى دفع الحكومة الإيطالية إلى الاتفاق مع الجماعات المسلحة التى التزمت، بموجب صفقات مالية، بالحد من تدفق الهجرة غير الشرعية إلى السواحل الإيطالية. فلقد تسلمت جماعات مسلحة فى الغرب الليبى، خاصة فى طرابلس، والزاوية، وصبراته، مبالغ مالية بالعملة الأجنبية مقابل تعهداتها بمنع أو وقف الهجرة غير الشرعية بعلم من الحكومة الليبية(٢٤).

ولقد أسفر التنسيق والتعاون الإيطالى الليبى فى المجالين السياسى والأمنى عموما عن تقليص عدد المهاجرين غير الشرعيين بشكل ملحوظ، خاصة بعد عامى ٢٠٠٨ و٢٠١٧، حيث تم توقيع معاهدة الصداقة والشراكة، ومذكرة التفاهم المشتركة على التوالى. فوفقا لتصريحات وزير الداخلية الإيطالى، فإن التنسيق والتعاون مع ليبيا أسفرا عن تقليص عدد المهاجرين من ناحية، وإنقاذ حياة العديد منهم من ناحية أخرى(٢٥).

كما أبرمت إيطاليا اتفاقيتين ثنائيتين للحد من الهجرة غير الشرعية مع كل من تونس فى عام ٢٠١١، ومصر فى عام ٢٠١٢، حيث نصت هاتان الاتفاقيتان على إعادة المهاجرين غير القانونيين الذين يحملون جنسية كلا البلدين إلى بلدانهما الأصلية فور وصولهم(٢٦). إن محور اهتمام الاتفاقيات الإيطالية – العربية ينصب بشكل ملحوظ على التنسيق والتعاون السياسى والأمنى، خاصة ما يتعلق بمراقبة الحدود، ومحاربة الهجرة غير القانونية. لكن الاتفاقيات الثنائية السالفة الذكر تجاهلت بشكل ملموس الجوانب الانسانية التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الانسان، واتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١، وهما اتفاقيتان دوليتان وقعتهما إيطاليا(٢٧). كما تشير أيضا اتفاقيات الشراكة الأورو – متوسطية إلى التزام البلدان العربية الموقعة عليها بمحاربة الهجرة غير القانونية، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات(٢٨).

ثالثا- تأثير الهجرة غير الشرعية فى العلاقات الإيطالية-الليبية:

إن تفاقم مستويات الهجرة غير القانونية يعد تحديا جديدا لكل من ليبيا وايطاليا معا. وتعكس معضلة الهجرة غير الشرعية ازديادا مستمرا فى أعدادهم من جهة، وتصاعد منتقدى البلدين فيما يتعلق بانتهاكهما لحقوق الإنسان عندما يرحل المهاجرون قسرا إلى بلدانهم من جهة أخرى. كما يلاحظ أن صانعى القرار فى كل من ليبيا وإيطاليا لا يسعون فقط إلى إدارة أزمة الهجرة غير القانونية، ولكنهم يهدفون فى الوقت نفسه إلى حل مشكلة الهجرة غير النظامية بشكل دائم من خلال سن القوانين، واتخاذ القرارات، وإبرام المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف(٢٩).

إن معاناة إيطاليا من معضلة المهاجرين غير الشرعيين قد دفعتها إلى زيادة تنسيقها وتعاونها مع ليبيا منذ بداية الألفية الثالثة، وذلك عندما زاد عدد المهاجرين من الشواطئ الليبية إلى الشواطئ الإيطالية. فنقطة الانطلاق كانت فى عام ٢٠٠٠، حيث وقع البلدان اتفاقية مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية. ومن أجل تطبيق بنود الاتفاقية، تم تفعيل عملية الاتصال الدائم بين الأجهزة الأمنية فى إيطاليا وليبيا بشأن محاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية. وفى عام ٢٠٠٤، بدأت إيطاليا بتدريب حرس الحدود الليبى، إلى جانب تزويدهم بقوارب إنقاذ، ومعدات تقنية متقدمة لمراقبة تحركات عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين. كما أسفرت اجتماعات وزرين الداخلية فى البلدين عام ٢٠٠٥ أيضا عن تشكيل فريق مشترك لمراقبة وتتبع عصابات التهريب عبر الحدود الليبية، خاصة الجنوبية منها.

وللتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة للتعاون الإيطالى – الليبى بشأن انتهاكات حقوق المهاجرين، قامت إيطاليا فى عام ٢٠٠٥ بتمويل ثلاثة مراكز للإيواء فى شرق، وغرب، وجنوب ليبيا، وذلك وفق معايير الاتحاد الأوروبى. لكن التنسيق والتعاون الإيطالى – الليبى يشملان أيضا اتفاقيات سرية، لعل أبرزها اتفاقية إعادة المهاجرين قسرا إلى بلدانهم "refoulement"، الأمر الذى زاد من حدة الانتقادات الموجهة للبلدين من قبل الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية(٣٠).

فالتنسيق والتعاون الإيطالى الليبى فى المجالين السياسى والأمنى نتج عنهما إبرام عدة اتفاقيات ثنائية بقصد محاربة الهجرة غير الشرعية فى البلدين، منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين بشكل عام، وبداية الألفية الجديدة بشكل خاص. وتتمثل أبرز المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين إيطاليا من ناحية، وليبيا من ناحية أخرى، فى اتفاقية روما بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، واتفاقية طرابلس بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٧، ومعاهدة الشراكة والصداقة ٢٠٠٨، ومذكرة تفاهم طرابلس ٢٠١١، ومذكرة التفاهم الإيطالية – الليبية بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٧.

وبالرغم من عدم وجود بيانات دورية عن أعداد المهاجرين غير الشرعيين فى ليبيا، فإن وزارة الداخلية الايطالية تصدر سنويا بيانات عن أعداد المهاجرين القادمين من ليبيا. وتشير البيانات المتاحة بشأن هذا الموضوع إلى نظرة عامة عن مشكلة الهجرة غير القانونية التى واجهتها إيطاليا منذ بداية الألفية الثالثة. ويلاحظ على بيانات الجدول التالى تطور عملية الهجرة غير القانونية فى إيطاليا فى السنوات ١٩٩٧– ٢٠١٧، حيث يمكن الاشارة فى هذا السياق إلى مجموعة النقاط التالية:

١– بينما وصل متوسط عدد المهاجرين غير القانونيين، خلال السنوات ١٩٩٧–١٩٩٩، إلى ١١٠٤٧٦ مهاجرا، يلاحظ أن متوسط طالبى اللجوء خلال السنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٩ قد بلغ ما متوسطه ١٠١٢٣ مهاجرا. وبحلول الألفية الجديدة، ازدادت أعداد المهاجرين وطالبى اللجوء بشكل ملحوظ، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١). فعلى سبيل المثال، تضاعف متوسط طالبى اللجوء خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٦، حيث وصل عددهم إلى ٢٣٧٤٨,٣١(٣١). لكن أعداد المهاجرين وطالبى اللجوء عادت وتقلصت عام ٢٠١٧ بشكل كبير نتيجة لإبرام مذكرة التفاهم والتواصل مع عصابات التهريب بقصد الحد من أعداد المهاجرين غير الشرعيين.

٢– على الرغم من زيادة مخاوف إيطاليا المتعلقة بارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين فى بداية الألفية الجديدة، فإن نسبتهم لا تعد خطيرة، كما قد يبدو لأول وهلة. فعلى سبيل المثال، فى حين أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين إلى السكان ككل لا تتجاوز ١,٥٥٪ فى إيطاليا، فإنها وصلت إلى الضعف (٣,٤١٪) فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠١٦، وإلى أكثر من ستة أضعاف (١٢٪) فى ليبيا. وتبين مقارنة أخرى أيضا أن مخزون المهاجرين كنسبة مئوية من السكان فى عام ٢٠١٣ أعلى بكثير فى كندا (٢٠,٧٪)، والولايات المتحدة (١٤,٣٪)، وألمانيا (١١,٩٪)، مقارنة بإيطاليا (٩,٤٪). ومع ذلك، فإن متوسط النمو السنوى للسكان مثير للقلق فى إيطاليا، لأنه انخفض من (٠,٦٪) خلال السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، إلى (٠,٢٪) فى السنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥. وعليه، فإن طلب البلدان المتقدمة على الشباب المهاجرين المهرة وغير الشرعيين، والمستوفين لشروط اللجوء فى حالة ازدياد ملحوظ فى المدى الطويل(٣٢).

٣– تظهر بيانات الجدول رقم (١) أيضا أن مستوى الهجرة غير القانونية فى إيطاليا ظل مستقرا إلى حد كبير خلال السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ بمتوسط ٢٠٤٧٣مهاجرا، إلا أنها عادت وارتفعت بشكل ملحوظ فى السنوات ١٩٩٩، و ٢٠٠٨، و ٢٠١١، و ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، ثم عادت وتقلصت بمعدل ٣٤,٢٤٪ عام ٢٠١٧. ويرجع المستوى غير المستقر للهجرة غير الشرعية إلى عدة عوامل، منها زيادة الطلب على العمالة الرخيصة، واستخدام ليبيا خلال عهد القذافى مسألة الهجرة غير الشرعية من أجل ممارسة ضغوط سياسية على إيطاليا وبقية الدول الغربية. ففى السنوات من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣، فرضت الأمم المتحدة عقوبات صارمة على نظام القذافى، وبالتالى حوّل تركيزه من العالم العربى إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فلقد بدأ القذافى منذ العقد الأخير للقرن العشرين فى استخدام ورقة الأفارقة المحتاجين كتهديد ضد إيطاليا على وجه الخصوص، ثم شجعهم على عبور البحر المتوسط منذ أوائل التسعينيات. وعندما أبرمت معاهدة الصداقة مع إيطاليا فى عام ٢٠٠٨، انخفض مستوى الهجرة غير القانونية بشكل ملحوظ من ٣٦٩٥١ مهاجرا فى عام ٢٠٠٨ إلى ٩٥٧٣ و٤٤٦٦ مهاجرا غير شرعى فى عامى ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالى. كما أسهمت ثورات الربيع العربى فى شمال إفريقيا أيضا فى زيادة مستوى الهجرة غير الشرعية، وبذلك تضاعف عددهم أكثر من أربع عشرة مرة، أو من ٤٤٠٦ فى عام ٢٠١٠ إلى ٦٢٦٩٢ مهاجرا فى عام ٢٠١١. كما أن قيام ثورات الربيع نتج عنه عدم استقرار سياسى فى دول شمال أفريقيا بشكل عام، وفى ليبيا بشكل خاص، وبالتالى قامت مافيا الهجرة غير القانونية بزيادة أرباحها. ولقد أدى عدم الاستقرار والحرب فى سوريا أيضا إلى موجات من الهجرة خلال السنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦. وعليه، فقد أبحر العديد من المهاجرين السوريين من ليبيا إلى إيطاليا فى قوارب الموت. وفى السنوات، من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، تضاعف عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى الشواطئ الإيطالية أربع مرات تقريبا (انظر بيانات الجدول رقم ١).

٤– بما أن معظم المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين لا يعتزمون العودة إلى ديارهم، فقد ارتفع مستوى طالبى اللجوء بشكل ملحوظ، خاصة فى عامى ٢٠١١ و ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. ومع ذلك، فإن جزءا كبيرا من طالبى اللجوء هم من دول الربيع العربى، خاصة السوريين الذين شردتهم الحرب الأهلية فى سوريا.

٥– يعد المهاجرون الذين لا يطلبون اللجوء، أو طلبات اللجوء الخاصة بهم لأى سبب من الأسباب، مشكلة حقيقية بالنسبة لإيطاليا، خاصة عندما لا يعودون إلى بلدانهم. ومن الواضح أن ليس جميع المتقدمين باللجوء سيحصلون على ردود إيجابية، وبالتالى فإن استضافتهم لن تكون مكلفة فحسب، بل قد تؤدى

حجم وتطور الهجرة غير الشرعية بين ليبيا وإيطاليا خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٧ (بالآلاف)

السنة	أعداد المهاجرين غير القانونيين الذين وصلوا إلى إيطاليا	أعداد المهاجرين غير القانونيين الطالبين للجوء	أعداد المهاجرين غير الطالبين للجوء
١٩٩٧	٢٢٣٤٣	٢٥٩٥	١٩٧٤٨
١٩٩٨	٣٨١٣٤	١٨٤٩٦	١٩٦٣٨
١٩٩٩	٤٩٩٩٩	٣٧٣١٨	١٢٦٨١
٢٠٠٠	٢٦٨١٧	٢٤٢٩٦	٢٥٢١
٢٠٠١	٢٠١٤٣	٢١٥٧٥	١٤٣٢
٢٠٠٢	٢٣٧١٩	١٨٧٥٤	٤٩٦٥
٢٠٠٣	١٤٣٣١	١٥٢٧٤	٩٤٣
٢٠٠٤	١٣٣٦٥	١٠٨٦٩	٢٤٩٦
٢٠٠٥	٢٢٩٣٩	١٠٧٠٤	١٢٢٣٥
٢٠٠٦	٢٢٠١٦	١٠٠٢٦	١١٩٩٠
٢٠٠٧	٢٠٤٥٥	١٣٣١٠	٧١٤٥
٢٠٠٨	٣٦٩٥١	٣١٧٢٣	٥٢٢٨
٢٠٠٩	٩٥٧٣	١٩٠٩٠	٩٥١٧
٢٠١٠	٤٤٠٦	١٢١٢١	٧٧١٥
٢٠١١	٦٢٦٩٢	٣٧٣٥٠	٢٥٣٤٢
٢٠١٢	١٣٢٦٧	١٧٣٥٢	٤٠٨٥
٢٠١٣	٤٢٩٢٥	٢٦٦٢٠	١٦٣٠٥
٢٠١٤	١٧٠١٠٠	٦٣٤٥٦	١٠٦٦٤٤
٢٠١٥	١٥٣٨٤٢	٨٣٩٧٠	٦٩٨٧٢
٢٠١٦	١٨١٤٣٦	١٢٣٤٨٢	٥٧٩٥٤
٢٠١٧	١١٩٣١٠	٥٣٠٩	*

Source: Ministero Dell' Interno, Dipartimento per le Liberta Civili el' Immigrazione, Accessd 15 January 2018: http://www.libertaciviliimmigrazione.dlci.interno.gov.it/it/documentazione/statistica/inumere-dellasilo; and (Lunghini, Ibid, 2016).

إلى عدم الاستقرار الأمنى والسياسى. ومن المحتمل أن يتزايد العدد الحقيقى للمهاجرين غير الشرعيين فى إيطاليا بدلا من الانخفاض، بسبب عدم الاستقرار السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى فى شمال أفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى. ولا يمكن بالطبع لإيطاليا وليبيا أن تتحملا كامل تكاليف معضلة الهجرة غير القانونية. وبالتالى، فإن الاتحاد الأوروبى، والبلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وبقية المجتمع العالمى يمكن أن تتقاسم مأساة هذه المشكلة الدولية.

٦- وقد فاق عدد طالبى اللجوء المهاجرين معدلات المهاجرين الذين وصلوا للشواطئ الإيطالية، خلال السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، بسبب قبول طلباتهم خارج الأراضى الإيطالية. وعادة ما تتعامل طلبات اللجوء مع السفارات والقنصليات الإيطالية فى الخارج، وليس عندما يصل المهاجرون إلى إيطاليا بدون تأشيرة ووثائق رسمية، مثل جوازات السفر. علاوة على ذلك، فإن انخفاض أعداد المهاجرين غير الشرعيين فى السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، كما لاحظنا سابقا، كان نتيجة لمعاهدة عام ٢٠٠٨ بين إيطاليا وليبيا.

٧- وعلى الرغم من اختلاف جنسية المهاجرين غير الشرعيين فى أفريقيا جنوب الصحراء، فقد أكدت بيانات وزارة الداخلية الإيطالية أن بعض البلدان تعد المصدر الرئيسى لهم. وفى هذا الصدد، تشير هذه البيانات إلى أن نيجيريا (٢١٪)، وإريتريا (١١٪)، وجامبيا (٧٪) كانت المصدر الرئيسى للمهاجرين غير الشرعيين إلى إيطاليا فى عام ٢٠١٦. ومع أن إريتريا كانت مستعمرة إيطالية سابقة، فإن المهاجرين غير الشرعيين من هذا البلد يفضلون الهجرة إلى إيطاليا لأسباب ثقافية. لكن المهاجرين من نيجيريا يستخدمون إيطاليا إلى حد كبير كبلد عبور من أجل الاستقرار فى بلدان أوروبية أخرى، مثل ألمانيا، والمملكة المتحدة(٣٣).

٨- بالرغم من أن بيانات وزارة الداخلية الإيطالية تشير إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير القانونيين الذين هبطوا، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧، مقارنة بالأشهر نفسها فى عامى ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فإن إجمالى عدد المهاجرين عام ٢٠١٧ يعد منخفضا مقارنة بعام ٢٠١٦. لكن زيادة مستويات التنسيق بين إيطاليا وليبيا أسفرت عن توقيع عدة اتفاقيات أدت إلى زيادة التعاون التقنى والأمنى، الأمر الذى قلص من عدد المهاجرين غير القانونيين القاصدين إيطاليا. لكن عدد المهاجرين غير الشرعيين فى عام ٢٠١٧ لا يزال ملحوظا، الأمر الذى يتطلب زيادة مستويات التنسيق والتعاون السياسى والأمنى بين إيطاليا وليبيا من ناحية، وزيادة التنسيق والتعاون مع البلدان المصدرة للهجرة غير القانونية وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية من ناحية أخرى.

أ- الاتفاقيات الليبية الإيطالية للحد من تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية:

لقد أدركت كل من إيطاليا وليبيا مدى الحاجة الملحة للتنسيق والتعاون الثنائى لحل معضلة الهجرة غير القانونية منذ بداية القرن الحادى والعشرين، حيث يلاحظ فى هذا السياق أن البلدين قد وقعا بالفعل عدة اتفاقيات ثنائية فى هذا الشأن. فبينما وقعت كل من إيطاليا وليبيا اتفاقية روما بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠، يلاحظ أن اتفاقية طرابلس قد أبرمت بدورها فى عهد القذافى بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٧. ويلاحظ، فى هذا السياق، أن اتفاقية روما لعام ٢٠٠٠ قد ركزت على قضايا متنوعة، لعل أبرزها محاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والإتجار بالمخدرات، والهجرة غير القانونية. لكن بروتوكول طرابلس لعام ٢٠٠٧ قد ركز بدوره على مشكلة الحد من الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال زيادة مستويات التنسيق والتعاون بين البلدين فى هذا المجال.

كما أبرمت ليبيا معاهدة الشراكة والصداقة مع ايطاليا عام ٢٠٠٨، وهى اتفاقية تهدف إلى زيادة التنسيق والتعاون فى مختلف الميادين، بما فى ذلك قضية الهجرة غير الشرعية. وفى هذا الصدد، تؤكد معاهدة الصداقة فى المادة ١٩ أهمية التعاون المتبادل بين البلدين فى مجال مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والإتجار بالمخدرات، والهجرة غير الشرعية(٣٤).

وفيما يتعلق بمسألة مكافحة الهجرة غير الشرعية، تؤكد معاهدة عام ٢٠٠٨ فى الفقرة الثانية أن البلدين سيضعان نظاما لمراقبة الحدود الليبية، وستقوم شركات إيطالية خاصة بوضع نظام فعال من هذا القبيل. علاوة على ذلك، سيتم تمويل نظام الرصد هذا بالتساوى بين كل من إيطاليا والاتحاد الأوروبى (٥٠٪ لكل منهما). كما تنص معاهدة عام ٢٠٠٨ على ضرورة تنسيق وتعاون كل من ليبيا وإيطاليا مع البلدان المصدرة للمهاجرين بكل الوسائل الممكنة من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وأخيرا، وقعت إيطاليا وليبيا فى ١٩ فبراير ٢٠١٧ مذكرة تفاهم تهدف إلى مكافحة الاتجار بالمهاجرين غير القانونيين(٣٥). ولكن اتفاقية عام ٢٠١٧ ليست سوى جزء من العملية المعقدة على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف والعالمية. وفى هذا الصدد، وصف رئيس الوزراء الإيطالى جنتيلونى "الاتفاقية" بأنها تعد مجرد "صفقه" فى إطار خطة أوسع ستأخذ فى الحسبان التزامات مالية متوقعة من قبل الاتحاد الأوروبى. إن وصف وتحليل مذكرة التفاهم الليبية – الإيطالية لعام ٢٠١٧ يتطلبان استخدام تقنية تحليل المضمون الكمى والكيفى، كما هو مبين فى المحور الفرعى التالى.

ب- تحليل مضمون مذكرة التفاهم الليبية – الإيطالية لعام ٢٠١٧:

إن التحليل المتعمق لمذكرة التفاهم لعام ٢٠١٧ يتطلب استخدام تقنية تحليل المضمون الكمى-الكيفى، حيث أمكن فى هذا السياق تطوير الجدول رقم (٢) الذى يتضمن عدد التكرارات والنسب المئوية للعديد من الكلمات الدالة على التنسيق والتعاون الليبى – الإيطالى فى مجال الحد من الهجرة غير الشرعية. إن تمعن بيانات الجدول رقم (٢) يقودنا عموما إلى ذكر مجموعة الملاحظات التالية(٣٦):

١- إن اتسام مذكرة التفاهم بالاتفاقية الثنائية الأطراف نتج عنه ارتفاع عدد تكرارات كل من ليبيا (١١,٥٢٪)، وإيطاليا (٨,٥٠٪). كما تشير الاتفاقية إلى استخدام كلمات مرادفة لكل من ليبيا وإيطاليا. ومن أمثلة ذلك مصطلح كلا الطرفين (٩,٧٠٪)، وكلا البلدين (٣,٠٣٪). وعليه، يلاحظ أن إجمالى تكرار كل من ليبيا وإيطاليا فى إطار مذكرة التفاهم يصل إلى نحو ثلث التكرارات الكلى، أو ٣٢,٧٥٪. إن ارتفاع نسبة تكرار كل من ليبيا وإيطاليا يؤكد وجود إرادة سياسية وأمنية مشتركة لمحاربة الهجرة غير القانونية من ناحية، وإلى تعدد التزاماتهما السياسية والأمنية من ناحية أخرى.

٢- مادامت ليبيا تعد منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الإيطالية، فإنه يلاحظ أن تكرار ليبيا (١١,٥٢٪) يفوق نظيرتها إيطاليا (٨,٥٠٪)، الأمر الذى يعنى تحمُّل ليبيا لمسئوليات ملحوظة تجاه عملية تدفق المهاجرين بطريقة غير شرعية. فمذكرة التفاهم تحمل ليبيا مسؤوليات كبيرة، ليس فقط فى مجال محاربة الهجرة غير الشرعية، ولكن أيضا فى استقبال المهاجرين المبعدين من قبل السلطات الإيطالية فى مراكز إيواء تتماشى ومعايير الاتحاد الأوروبى.

٣- تركيز مذكرة التفاهم الإيطالية – الليبية (٦,٦٧٪) لعام ٢٠١٧ على تعزيز وتقوية جهود البلدين الثنائية للقضاء على ارتفاع مستويات الهجرة غير الشرعية (٩,١٠٪)، وتدفق المهاجرين (٣,٠٣٪) من ليبيا إلى إيطاليا. وتؤكد مذكرة التفاهم الإيطالية – الليبية لعام ٢٠١٧ فى هذا السياق أن محاربة الهجرة غير الشرعية، وعبور المهاجرين للحدود الليبية وللبحر المتوسط تجسد الهدف الرئيسى للاتفاقية. فكلا البلدين يتعهدان بالتصدى لكل التحديات التى تهدد السلم والأمن والاستقرار فى كل من إيطاليا وليبيا بشكل خاص، وفى حوض البحر المتوسط بشكل عام.

٤- إن تعاون (٤,٢٤٪) كل من إيطاليا وليبيا فى مجال

تحليل مضمون مذكرة التفاهم الإيطالية – الليبية لعام ٢٠١٧

الكلمة	عدد التكرارات	٪	الكلمة	عدد التكرارات	٪
ليبيا	١٩	١١,٥١	عودة المهاجرين	٣	١,٨٢
أطراف	١٦	٩,٧	الحالة الصحية	٣	١,٨٢
الهجرة غير الشرعية	١٥	٩,١	دولى	٣	١,٨٢
إيطاليا	١٤	٨,٤٨	خفر الحدود	٢	١,٢١
مذكرة التفاهم	١١	٦,٦٦	الاستقرار	٢	١,٢١
التعاون	٧	٤,٢٤	البلدان الإفريقية	٢	١,٢١
التأييد	٦	٣,٦٤	الهجرة	٢	١,٢١
الأمن	٥	٣,٠٣	لجان مشتركة	٢	١,٢١
البلدان	٥	٣,٠٣	الحدود	١	٠,٦١
الحركة البشرية	٥	٣,٠٣	البحر المتوسط	١	٠,٦١
التنمية	٥	٣,٠٣	السلام	١	٠,٦١
الاتحاد الأوروبى	٤	٢,٤٢	الإرهاب	١	٠,٦١
بلدان مصدر الهجرة	٤	٢,٤٢	القضاء على الهجرة	١	٠,٦١
الرقابة	٤	٢,٤٢	الفقر	١	٠,٦١
صندوق	٤	٢,٤٢	البطالة	١	٠,٦١
تمويل	٤	٢,٤٢	مستوى المعيشة	١	٠,٦١
عصابات تهريب	٤	٢,٤٢	فرص عمل	١	٠,٦١
مراكز إيواء	٤	٢,٤٢	أمراض معدية	١	٠,٦١
إجمالى الكلمات				١٦٥	١٠٠٪

Source: Italy-Labya Agreement: the Memorandum text, Translated by Sandra Uselli, Accessed 12 December 2017: http://www.asgi.it/wp-content/uploads/02/2017/ITALY-LIBYA-MEMORANDUM-2 Feb., 2017.pdf

مراقبة (٢,٤٢٪) عملية الهجرة غير الشرعية (١,٢١٪) ستمكن كلا البلدين من تأييد (٣,٦٤٪) السلم (٠,٦١٪)، والأمن (١,٢١٪) فى حوض البحر المتوسط (٠,٦١٪). كما أن التعاون الإيطالى الليبى يمتد ليشمل أيضا محاربة الارهاب (٠,٦١٪)، ومكافحة عصابات تهريب مشتقات النفط الليبى (٢,٤٢٪)، ودعم حرس الحدود (١,٢١٪) فى مراقبة الحدود الليبية المترامية الأطراف (٠,٦١٪) بقصد محاربة الهجرة غير القانونية. ويلاحظ فى هذا السياق أن إجمالى الكلمات الدالة على التنسيق والتعاون الإيطالى – الليبى يصل معدل تكراراها إلى ١٧٪ من إجمالى عدد التكرارات الكلى، الأمر الذى يعنى أهمية العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين.

٥- تؤكد مذكرة التفاهم بين إيطاليا وليبيا أهمية الأبعاد الإنسانية، والاقتصادية، والسياسية لإشكالية الهجرة غير الشرعية، حيث أشارت إلى كلمات دالة على ذلك، مثل تردى الأوضاع الصحية للمهاجرين (١,٨٢٪)، والبطالة (٠,٦١٪)، والرفع من مستوى الحياة (٠,٦١٪)، وإيجاد فرص للعمل (٠,٦١٪) فى البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين. وبالتالى، يلاحظ أن إجمالى معدل التكرارات السابقة الذكر يصل إلى ١٠,٣٠٪. ويلاحظ فى هذا السياق أن اتفاق الاتحاد الأوروبى مع تركيا، المتعلق باستقبال المهاجرين السوريين يشير بدوره إلى أهمية وضرورة إنشاء مراكز إيواء (٢,٤٢٪). لكن الفراغ السياسى، وضعف مؤسسات الدولة الذى تعانيه ليبيا، إلى جانب رفض الالتزامات المترتبة على مذكرة التفاهم من قبل النخب السياسية، ومحكمة النقض فى العاصمة طرابلس والبرلمان فى طبرق يعيق عملية إقامة مراكز إيواء للمهاجرين غير القانونيين المبعدين من إيطاليا، وفق معايير الاتحاد الأوروبى(٣٧).

٦- كما تشير مذكرة التفاهم بين إيطاليا وليبيا إلى أهمية البعدين الإقليمى والعالمى لمشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث يلاحظ وجود كلمات دالة فى هذا السياق. فبيانات الجدول رقم (٢) تشمل كلمات تبرز أهمية دور البلدان المصدرة للمهاجرين (٢,٤٢٪)، وبقية الدول الأفريقية (١,٢١٪) فى الحد من الهجرة غير القانونية (٢,٤٢٪)، وفق معايير القانون الدولى، وقرارات المنظمات الدولية (١,٨٢٪)، ومعايير الاتحاد الأوروبى (٢,٤٢٪). لكن حل مشكلة الهجرة غير الشرعية يتطلب فى المدى القصير تأسيس مراكز للإيواء، وفق المعايير الإقليمية والدولية. وعليه، فقد

تضمنت المذكرة فكرة تأسيس صندوق لتمويل (١,٢١٪) إنشاء مراكز إيواء جديدة فى ليبيا من قبل الاتحاد الأوروبى. لكن الكلمات الدالة على أهمية البعدين الإقليمى والعالمى لمشكلة الهجرة غير الشرعية لا يتعدى معدل تكراراها (٩,٨٨٪)، الأمر الذى يعنى تغليب المصالح السياسية والأمنية لكل من إيطاليا وليبيا على الجوانب الإنسانية.

٧- ومع أن مذكرة التفاهم بين إيطاليا وليبيا لعام ٢٠١٧ تؤكد العودة القسرية والطوعية للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، فإن ذلك يتناقض والالتزامات الإقليمية والدولية للبلدين، حيث يلاحظ فى هذا السياق أن إيطاليا وليبيا تعدان طرفين فى الإعلان العالمى لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨، الذى يؤكد ضرورة مراعاة البعد الإنسانى للمهاجرين غير الشرعيين. وبينما لم توقع ليبيا اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١، فإنه يلاحظ أن إيطاليا تعد طرفا فى هذه الاتفاقية، التى تميز بين اللاجئين الذين لا يجوز اعادتهم قسرا فى حالة وجود تهديد لحياتهم. وعليه، بينما تعد إيطاليا ملزمة بمعاملة المهاجرين غير الشرعيين كلاجئين، يلاحظ أن التشريعات الليبية تجرم فى واقع الأمر عملية الهجرة غير القانونية(٣٨).

أما لو انتقلنا إلى التحليل الكيفى لمذكرة التفاهم الإيطالية – الليبية لعام ٢٠١٧، فإنه يمكن ملاحظة أنها تركز على ضرورة مواصلة الجهود السابقة بين إيطاليا وليبيا لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وذلك مثل معاهدة عام ٢٠٠٨ التى تهدف إلى وقف الاتجار بالبشر من ليبيا إلى إيطاليا من ناحية، وأنها ترى الهجرة غير القانونية تحديا خطيرا للاستقرار السياسى والأمنى لكلا البلدين. وعليه، فإن التوقيع والتصديق على مذكرة التفاهم وغيرها من الوثائق الأخرى يعزز الجهود المشتركة للتغلب على تلك التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

كما تعد مذكرة التفاهم خطوة أخرى إلى الأمام فى عمليات معقدة للقضاء على الجرائم المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وجعل البحر المتوسط أكثر أمنا وسلاما. وتشدد مذكرة التفاهم على أهمية الالتزامات الانفرادية، والثنائية، والمتعددة الأطراف من جانب البلدين. وتتعهد إيطاليا فى إطار هذه الاتفاقية بإنشاء ودعم مراكز احتجاز أو إيواء فى الأراضى الليبية من أجل إقامة مؤقتة للمهاجرين غير الشرعيين، حتى يعودوا إلى أوطانهم، لكن هذا يعد مؤشرا خطيرا يضر بالأمن الوطنى لليبيا التى يسعى الأوروبيون إلى جعلها موطنا دائما للأفارقة. كما تتعهد إيطاليا أيضا بدعم حرس الحدود الليبيين من أجل القضاء، أو التقليل من مستوى عملية الاتجار بالبشر من أفريقيا جنوب الصحراء.

وما دامت معاهدة الصداقة والشراكة بين البلدين لا تزال مفعلة، فإن مذكرة التفاهم المشتركة تشير إلى ضرورة الانتهاء من بناء نظام مراقبة فى الحدود الجنوبية الليبية، والمنصوص عليه فى إطار معاهدة عام ٢٠٠٨. لكن مكافحة الهجرة غير القانونية تتطلب أيضا إسهام ودعم البلدان المتقدمة للتنمية الاقتصادية فى الدول الإفريقية المصدرة للهجرة وعليه، فإن مذكرة التفاهم تنص على إنشاء وتمويل صندوق إيطالى للبلدان الإفريقية المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بقصد تمويل مشاريع اقتصادية أوروبية، يمكن من خلالها القضاء على عملية الاتجار بالبشر. وأخيرا، فإن مذكرة التفاهم قابلة للتجديد بعد ثلاث سنوات، ويمكن إلغاؤها عندما يخبر أحد الأطراف الآخرين بذلك، قبل ثلاثة أشهر من عملية الإلغاء. لكن الإشكالية الكبيرة تتجسد فى عدم وجود حكومة ليبية موحدة يمكنها الالتزام بما ورد فى مذكرة التفاهم للحد من الهجرة غير الشرعية، وهذا ما يجعل إيطاليا تكثف من اتصالاتها بحكومتى الغرب والشرق الليبيتين من ناحية، وتؤيد إجراء انتخابات لعلها تسفر عن تشكيل حكومة موحدة يمكنها التعامل بجدية مع ملف الهجرة غير الشرعية من ناحية أخرى. إن الحديث عن تشكيل حكومة موحدة بعد الانتخابات القادمة ينقلنا إلى محور سيناريوهات محتملة لمشكلة الهجرة غير الشرعية فى كل من إيطاليا وليبيا.

رابعا – سيناريوهات محتملة لمشكلة للهجرة غير الشرعية فى كل من إيطاليا وليبيا:

سنحاول فى هذا المحور من الدراسة التنبؤ بمستقبل تأثير الهجرة غير النظامية فى العلاقات السياسية والأمنية بين إيطاليا وليبيا. فنظريات علم السياسة لا تمكننا من مجرد وصف وتحليل متغيرات الدراسة، ولكنها تمكننا أيضا من التنبؤ بمستقبل هذه العلاقة، وذلك من خلال ما يعرف بتقنيتى التحليل الرباعى "SWOT Analysis" والسيناريوهات "Scenarios" المحتملة. ويتطلب التحليل الرباعى عموما تحديد الأهداف المنشودة للعلاقات السياسية والأمنية بين إيطاليا وليبيا، حيث يمكن فى هذا السياق عموما ذكر مجموعة الأهداف التالية:

١- تأطير العلاقات الإيطالية الليبية.

٢- القضاء (أو على الأقل الحد من) على الهجرة غير الشرعية.

٣- تحقيق الاستقرار والأمن فى البلدين.

٤- محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

٥- التنسيق والتعاون مع البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين.

٦- التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وبالرغم من أن تطبيق تقنية التحليل الرباعى يحتاج إلى جهود فريق متخصص من الخبراء والباحثين، فإنه سيتم التعرض لعشر نقاط تعكس كلا من مكامن القوة والضعف، وأخرى مثلها للتحديات والفرص المتاحة، وذلك على النحو التالى(٣٩):

أ- فيما يتعلق بالبيئة الداخلية للعلاقات الإيطالية – الليبية، يمكن ذكر خمسة مكامن للقوة، وأخرى للضعف. ويلاحظ فى هذا الشأن أن بيانات الجدول رقم (٣) تشير إلى وجود مكامن للقوة، تتمثل فى وجود إطار قانونى ينظم ويدعم علاقة البلدين (معاهدات واتفاقيات ثنائية) فى المجالين السياسى والأمنى، إلى جانب مراقبة حدود ليبيا الممتدة بطول نحو خمسة آلاف كيلومتر. كما تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى مكامن الضعف فى

العلاقات الإيطالية – الليبية، متمثلة فى انتهاكات حقوق الانسان، وارتفاع عدد الغرقى أو القتلى من المهاجرين غير الشرعيين، واستمرار الطلب على العمالة الرخيصة، وتهديد التجانس السكانى للبلدين .

ب- لكن الانتقال إلى تحليل البيئة الخارجية يقودنا أيضا إلى ذكر خمس فرص متاحة لدعم العلاقات الإيطالية – الليبية فى مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، حيث يلاحظ أن بيانات الجدول رقم (٣) تشير إلى أن هناك فرصا متاحة تتجسد فى إمكانية الاستفادة من التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، والبلدان الإفريقية المصدرة للهجرة فى مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتحقيق التنمية الاقتصادية فى البلدان الإفريقية المصدرة للهجرة غير النظامية، وعودة المهاجرين الطوعية إلى بلدانهم، وبناء دولة المؤسسات فى ليبيا. كما يلاحظ أن بيانات الجدول رقم (٣) تؤكد أيضا وجود خمسة تحديات أو تهديدات للعلاقات الإيطالية – الليبية، تعكس رفض المهاجرين العودة إلى بلدانهم، وتنامى قوة عصابات تهريب البشر، وعدم اندماج المهاجرين فى المجتمعات الجديدة، ومخاطر انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، والمخدرات، واحتمالات التدخل العسكرى فى ليبيا.

كما أن استعراض أدبيات علم المستقبل يشير إلى وجود عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل التنسيق والتعاون الإيطالى–الليبى تجاه عملية الحد من الهجرة غير النظامية. ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى السيناريوهات الثلاثة التالية: (انظر الشكل رقم٢).

السيناريوهات المحتملة للعلاقات السياسية والأمنية بين إيطاليا وليبيا:

– السيناريو الأول: بقاء الأوضاع على ما هى عليه، حيث يتوقع استمرار نقاط الضعف التى تعكس البيئة الداخلية، والتهديدات التى تجسد البيئة الخارجية للعلاقات السياسية والأمنية بين إيطاليا وليبيا. إن عدم وجود حكومة مركزية موحدة، وانتشار الجماعات المسلحة، وعصابات التهريب، ولامبالاة الرأى العام بهذه الإشكالية، واستمرار التدخل الخارجى، كل ذلك يصب فى مصلحة سيناريو استمرار الأوضاع الراهنة بنقاط ضعفها وتحدياتها. ووفقا للشكل رقم (٢) فإن متغير الهجرة غير الشرعية سيستمر فى تأثيره الايجابى والسلبى فى العلاقات السياسية والأمنية بين ليبيا وإيطاليا، ما دامت لا توجد حكومة ليبية موحدة تتحمل المسئوليات المنصوص عليها فى معاهدة الصداقة لعام ٢٠٠٨، وما سبقها وتلاها من اتفاقيات ثنائية ودولية ذات العلاقة. وما دامت الهجرة غير الشرعية لن تنتهى فى المستقبل القريب، فإنه يتوقع أن كلا من إيطاليا وليبيا ستستمران فى تعزيز وتأطير علاقاتهما السياسية والأمنية عن طريق تفعيل المعاهدات السابقة، وعقد اتفاقيات جديدة، وزيادة مستوى الزيارات الرسمية وغير الرسمية.

السيناريو الثانى: وهو سيناريو متشائم، حيث يشير إلى زيادة تردى الأوضاع السياسية والأمنية فى كل من إيطاليا وليبيا، حيث يتوقع زيادة العنف ضد المهاجرين غير الشرعيين، وزيادة النشاطات الإرهابية، وتجارة المخدرات، وانتشار الأمراض المعدية. كما يتوقع فى إطار هذا السيناريو أن يشكل اليمين المتطرف فى إيطاليا حكومة أزمة لإجبار كل المهاجرين غير الشرعيين على العودة إلى بلدانهم الأصلية. كما يتوقع فى إطار هذا السيناريو المتشائم إما وصول المتطرفين إلى السلطة فى ليبيا، أو أن يتم استخدام العنف ضد المهاجرين، وذلك على غرار أحداث شغب الزاوية فى بداية الألفية الجديدة، أو توطين المهاجرين الأفارقة فى ليبيا وأوروبا، وذلك على غرار توطين اليهود فى فلسطين عام ١٩٤٨. وهناك شواهد تصب فى هذا الاتجاه، منها تصريحات بعض قادة الاتحاد الأوروبى بجعل ليبيا كمركز إيواء دائم للأفارقة، وصراع النفوذ الخارجى على ليبيا.

السيناريو الثالث والأخير: وهذا السيناريو متفائل، حيث يشير إلى تحقيق المزيد من المكاسب السياسية والأمنية عن طريق تحويل مكامن الضعف إلى نقاط قوة، إلى جانب التغلب على كل التحديات، والاستفادة من كل الفرص المتاحة المشار إليها فى الجدول رقم (٣). فالأهداف المنشودة للعلاقات السياسية والأمنية بين ليبيا وإيطاليا يتوقع أن تتحقق بالكامل، حيث يتوقع القضاء الكامل على الهجرة غير الشرعية، وتطبيق وتفعيل المعاهدات والاتفاقيات الرامية إلى تأطير العلاقات السياسية والأمنية بين إيطاليا وليبيا، وتحقيق الاستقرار والأمن فى البلدين، والقضاء على الإرهاب، والجريمة المنظمة، والمخدرات، وتحقيق التنمية الاقتصادية فى البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين.

خامسا – الخاتمة والنتائج والتوصيات:

إن مشكلة الهجرة غير الشرعية فى ليبيا هى عملية ديناميكية تتناول معضلة شديدة التعقيد، تعكس المستويات الوطنية، والإقليمية والعالمية. فعلى صعيد الدولة، تواجه كل من إيطاليا وليبيا تدفقا مستمرا من المهاجرين غير الشرعيين عبر حدودهما، الأمر الذى دفع كل طرف إلى إصدار تشريعات للتعامل مع هذه الاشكالية المتسمة بالتعقيد. كما أن مشكلة الهجرة غير الشرعية أثرت بشكل ملحوظ فى العلاقة الثنائية بين إيطاليا وليبيا منذ نهاية القرن العشرين بشكل عام، ومنذ بداية الألفية الجديدة بشكل خاص.

إن تأثير مشكلة الهجرة غير القانونية فى العلاقات السياسية والأمنية الإيطالية الليبية تجسد فى إبرام عدة معاهدات واتفاقيات ثنائية بقصد تقليص أو القضاء على الإشكالية. كما تم تعزيز حزمة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين بزيارات رسمية وغير رسمية للمسؤولين فى البلدين بهدف زيادة مستويات التنسيق والتعاون السياسى والأمنى تجاه مشكلة الهجرة غير القانونية. وبالرغم من أن العلاقات السياسية والأمنية الإيطالية – الليبية تعكس بعدا ثنائيا، فإن كلا البلدين أكدا أهمية البعدين الإقليمى والعالمى لمشكلة الهجرة غير القانونية، لاسيما أهمية مساعدة الدول المصدرة للهجرة فى ضبط حدودها، وتنمية اقتصاداتها. وفى نهاية هذه الدراسة، يمكن تلخيص نتائجها فى مجموعة النقاط التالية:

التحليل الرباعى للعلاقات السياسية والأمنية بين إيطاليا وليبيا

مكامن القوة	مكامن الضعف
وجود إطار قانونى ينظم علاقة البلدين	انتهاك حقوق المهاجرين
تحقيق المصالح السياسية للبلدين	ارتفاع معدل وفيات المهاجرين
دعم الأمن القومى للبلدين	زيادة الطلب على العمالة الرخيصة
زيادة مستويات التعاون بين البلدين	تغيير التركيبة السكانية للبلدين
وجود تقنية لمراقبة الحدود	ضعف وانقسام الحكومة الليبية
الفرص المتاحة	**التحديات**
التنسيق والتعاون مع البلدان المصدرة للمهاجرين	رفض المهاجرين للعودة إلى بلدانهم
التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية	تدخل عسكرى دولى فى ليبيا
العودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين	وجود عصابات تهريب قوية
بناء دولة المؤسسات فى ليبيا (حكومة موحدة)	عدم اندماج المهاجرين
تحقيق التنمية الاقتصادية فى إفريقيا	انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة

الشكل (٢)
السيناريوهات المحتملة للعلاقات السياسية والأمنية بين إيطاليا وليبيا

١- إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة جديدة تتطلب بالتأكيد حلا شاملا.

٢- إن للهجرة غير الشرعية تأثيرا ملحوظا على البلدان المصدرة والمستقبلة إلى جانب دول العبور.

٣- لقد نتج عن زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين زيادة فى مستوى التنسيق والتعاون السياسى، حيث أبرمت إيطاليا وليبيا عدة معاهدات واتفاقيات منذ عام ٢٠٠٠. كما زاد أيضا مستوى الزيارات الرسمية وغير الرسمية للمسؤولين فى البلدين منذ بداية الألفية الجديدة بقصد محاربة الهجرة غير القانونية.

٤- كما نتج عن ارتفاع مستويات الهجرة غير القانونية زيادة مستويات التنسيق والتعاون الأمنى بين البلدين، حيث تم تدريب ومساعدة خفر وحرس الحدود الليبى بقصد التعامل بفاعلية مع عصابات تهريب البشر من ناحية، ونشر قوات إيطالية وأوروبية فى حوض البحر المتوسط بهدف الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من ناحية أخرى.

٥- بالرغم من النجاح الملحوظ للتنسيق والتعاون الإيطالى الليبى فى تقليص مستويات الهجرة غير الشرعية، فإن وصف وتحليل الهجرة غير القانونية، كمتغير تابع، يخرج عن إطار هذه الدراسة. فمثلا، عدم الاستقرار فى ليبيا، وتخلف إفريقيا اقتصاديا، ورخص العمالة، والعولمة، قد تعد عوامل مؤثرة فى زيادة مستويات الهجرة غير القانونية، لكن ذلك يترك لمزيد من البحث.

٦- إن ليبيا تعد منطقة رئيسية لعبور للهجرة غير الشرعية، وبالتالى فقد ركزت إيطاليا على عقد اتفاقيات للحد من ذلك، مثل معاهدة عام ٢٠٠٨، واتفاق عام ٢٠١٧. لكن الدلائل المعاصرة تشير إلى أن ليبيا قد تتحول من مجرد بلد للعبور إلى بلد يتم فيه توطين الأفارقة، وذلك على غرار توطين اليهود فى فلسطين المحتلة، ما لم يتم بناء دولة موحدة وقوية تتعامل بفاعلية مع هذه الإشكالية المعقدة.

٧- إن قيام ثورات الربيع العربى فى شمال أفريقيا سرع من عملية توقيع اتفاقيات فعالة بين الاتحاد الأوروبى من ناحية، وليبيا، وتونس، ومصر من أجل إعادة المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى السواحل الإيطالية من ناحية أخرى.

٨- زيادة التنسيق والتعاون مع البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية، من خلال إقامة مشاريع تنموية فى الدول الأفريقية

المصدرة للهجرة، يمولها الاتحاد الأوروبى، بقصد مكافحة تدفق الهجرة غير الشرعية.

٩- بالرغم من تعدد مكامن الضعف والتحديات، فإن العلاقات الليبية - الإيطالية تجسد أيضا وجود نقاط للقوة وفرص متاحة، يمكن من خلالها الحد من تداعيات مشكلة الهجرة غير الشرعية.

١٠- إن تأثير الهجرة غير الشرعية فى مستقبل العلاقات السياسية والأمنية لكل من ليبيا وإيطاليا يرجح استمرار الأوضاع على ما هى عليه. وبالتالى ما لم يؤخذ فى الحسبان الاعتبارات البيئية المحيطة، فإن تداعيات إشكالية الهجرة ستتعدى البعد الثنائى إلى الإطار العالمى.

يتضح مما سبق أن النتائج سالفة الذكر تؤيد فرضية هذه الدراسة، المتمثلة فى زيادة مستويات التنسيق والتعاون السياسى والأمنى الليبى الإيطالى، منذ نهاية القرن العشرين بشكل عام، ومنذ بداية الألفية الجديدة بشكل خاص. فالتنسيق والتعاون السياسى والأمنى بين ليبيا وإيطاليا قد زاد بشكل ملحوظ مع زيادة أفواج المهاجرين غير القانونيين من السواحل الليبية إلى الشواطئ الإيطالية. وما دام هدف هذه الدراسة انصب على الهجرة غير الشرعية، كمتغير مستقل، فإن التعامل مع الهجرة، كمتغير تابع، يحتاج إلى مزيد من البحث العلمى، نظرا للقيود المنهجية لهذه الدراسة.

وفيما يتعلق بتوصيات هذه الدراسة، يمكن ذكر النقاط التالية:

١- استمرار إيطاليا كوسيط فى الأزمة السياسية التى تهدد ليبيا بالفشل أو الانهيار.

٢- عدم توقيع ليبيا اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ حتى لا يترتب على ذلك التزامات، لعل أبرزها إيواء المهاجرين غير الشرعيين بشكل دائم فى الأراضى الليبية.

٣- زيادة مستويات التنسيق والتعاون بين إيطاليا والاتحاد الأوروبى من ناحية، ودول العبور والبلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، والمنظمات غير الحكومية، والترتيبات الإقليمية والمنظمات الدولية من ناحية أخرى.

الهوامش :

١- سيتم استخدم مصطلح الهجرة غير الشرعية كمرادف لمفهومى الهجرة غير القانونية وغير النظامية فى إطار هذه الدراسة لاعتبارات منهجية.

٢- بالرغم من أن معظم التصاميم الإمبيريقية أو الاختبارية الأحادية الاتجاه "Univariate Design" تركز على عدة متغيرات مستقلة، ومتغير تابع فقط، فإن التصميم المتعدد الأوجه Multivariate Design يختبر العلاقة السببية بين متغير مستقل، مثل الهجرة غير الشرعية، ومتغيرين تابعين أو أكثر، مثل العلاقات السياسية (تعاون وصراع)، والعلاقات الأمنية (تعاون عسكرى وفنى). ولمعرفة المزيد، انظر للمؤلف: مصطفى عبدالله خشيم، تصميم البحوث العلمية فى إطار العلوم الاجتماعية (طرابلس: منشورات الدار الأكاديمية، ٢٠٠٩)، ص ص١٧٧-١٧٨. ومن الدراسات التى تتعامل مع الهجرة غير الشرعية كمتغير مستقل، أو تهديد للأمن القومى الليبى، دراسة د. مصطفى عمر التير على الرابط الإلكترونى التالى:

- Mustafa O. Attir, Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security, Chapter 8, Accessed December 5, 2017, https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/232337/0020/Chapter_.8pdf

٣- تشير الأدبيات إلى علاقات التفاعل والتداخل بين السياسة والاقتصاد، حيث يلاحظ مثلا أن العلاقات التجارية تتقلص فى العادة بين البلدان المتنازعة أو المتحاربة. ولمعرفة المزيد، يمكن -على سبيل المثال لا الحصر- الرجوع إلى: مصطفى عبدالله خشيم ومحمد زاهى البشير المغيربى، أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادى العربى: دراسة حالة التجارة الليبية مع الأقطار العربية، شئون عربية، العدد ٧٨، (يونيو ١٩٩٤)، ص ص١٤١-١٥٢.

٤- تعد استراتيجية البحث التى تجمع بين أكثر من أسلوب ومدخل ومنهج من أكثر الاستراتيجيات نجاحا فى إطار العلوم الاجتماعية. ولمعرفة المزيد، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- Thomas D. Cook and Charles S. Reichardt (editors.), Qualitative and Quantitative Methods in Evaluation Research (Beverly Hills: Sage Publications, 1979); and Earl Babbie, The Basic of Social Research (Belmont: Thomson Wadsworth, 2008).

٥- منير البعلبكى، المورد: قاموس إنجليزى-عربى، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٠)، ص٥٧٨.

6- Charlton Laird, Webster's New World Thesaurus, (New York: Simon and Schuster, 1971), p.383.

7- Jack C. Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, (Santa Barbara: ABC-CLIO, 1982), pp. 99-100.

٨- يشير قاموس المورد إلى اختلاف معنى كل من الفعل يهاجر Immigrate والفعل ينزح Emigrate. كما أن المنظمة الدولية للهجرة تميز فى هذا السياق أيضا بين المصطلحين المتعلقين بالهجرة من أجل الإقامة أو التوطين من ناحية، والنزوح من بلد إلى آخر بقصد الاستقرار من ناحية أخرى. ولمعرفة المزيد، انظر: منير البعلبكى، المورد: قاموس إنجليزى – عربى (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٠)، ص ص٣١٠-٤٥٠.

- Keys Migration Terms, International Organization for Migration, Accessed February 15 2018, https://www.iom.int/key-migration-terms

9- See Thomas S. Kuhn, The Structure of Scientific Revolutions, (Chicago: University of Chicago Press, 1970).

١٠- انظر فى هذا الشأن، مصطفى عبدالله خشيم، الهجرة فى إطار العلاقات الدولية، مجلة دراسات، المجلد ٨، العدد ٢٩ (ربيع ٢٠٠٧)، ص ص٢١-٥٠.

11- See David Easton, The Political System, (New York: Alfred A. Knopf, 1953).

12- Howard J. Wiarda, Introduction to Comparative Politics: Concepts and Process, (Fort Worth: Harcourt College Publishers, 2000), pp. 201-204.

١٣- مصطفى عبدالله خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسى، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمى، ٢٠٠٢)، ص ص٨٧-٩٤.

14- See in this regard for example, Italy Major Trade Partners, Bridgot (June 2017), Accessed January 1, 2018, http://countries.bridgat.com/Italy_Trade_Partners.html

١٥- لقد تم رفع الحصار عن ليبيا عام ٢٠٠٣ من قبل مجلس الأمن بموجب القرار رقم ١٥٠٦. ولمعرفة المزيد، انظر:

- UN Security Council Resolution number 1506 (2003), Accessed July 1, 2017 http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1506(2003)

16- See for more details, Mustafa O. Attir, Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security, Chapter 8, Accessed December 5, 2017:

- https://www.um.edu.mt/__data/assets/pdf_file/232337/0020/Chapter_.8pdf

١٧- بالرغم من أن إيطاليا تعد أكثر المناطق المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين من ليبيا فى إطار حوض البحر المتوسط، فإن البعض منهم يتوجه إلى مالطا التى استقبلت مثلا أكثر من ثلاثة آلاف مهاجر غير شرعى خلال السنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وذلك حسب مصادر وزارة الخارجية المالطية. إن تدفق المهاجرين غير الشرعيين على إيطاليا خاصة، ومالطا عامة، دفع الاتحاد الأوروبى إلى فتح قنوات دبلوماسية مع ليبيا التى لم تنضم لعملية برشلونة ١٩٩٥. ولمعرفة المزيد، انظر مثلا:

- Times of Malta, Accessed 15 December 2017, https://www.timesofmalta.com/

18- Amos A. Jordan and William J. Taylor, American National Security: Policy and Process, (Baltimore: the Johns Hopkins University Press, 1981), p.3.

19- See Kim R. Holmes, What is National Security, 2015 Index of U.S. Military Strength, Accessed 7 January, 2018 http://index.heritage.org/military/2015/important-essays-analysis/national-security/

20- Riccardo Armellie, Boat Arrivals and the "Threat" to Italian National Security: Between a "Moral Panic" Approach and the EU's Failure to Create a Cohesive Asylum-Seeking Policy, Journal of Applied Security Research vol. 12, issue 1 (2017), Accessed January 6, 2018, http://www.tandfonline.com/doi/abs/19361610.2017.1228423/10.1080?scroll=top&needAccess=true&journalCode=wasr20

21- Katya Adler, Migration crisis: Italy threatened by national crisis, BBC News, (April 19, 2016), Accessed 7 January 7, 2018, http://www.bbc.com/news/world-europe-36080216

٢٢- يشير Hein de Haas إلى أن مصلحة ليبيا كمنطقة عبور، وإيطاليا كمنطقة جذب سببه، رخص الأيدى العاملة للمهاجرين غير الشرعيين. كما أن مصلحة البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين تتمثل فى زيادة التحويلات بالعملات الأجنبية. وبالتالى، فإن محاولات وقف الهجرة غير القانونية قد فشلت، لأنها فى نهاية المطاف تحقق مصالح الأطراف المعنية. ولمعرفة المزيد، انظر:

- Hein de Haas, The Myth of Invasion: The inconvenient realities of African migration to Europe, International Migration Institute University of Oxford, Accessed January 7, 2018:

- https://pdfs.semanticscholar.org/6393/b5534db50c36806aca011c562328f4d25b9a.pdf

٢٣- تشارك قوات من الاتحاد الأوروبى، وإيطاليا، وليبيا فى مراقبة سفن وقوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين من الشواطئ الليبية إلى السواحل الإيطالية والمالطية فى إطار ما يعرف بعملية صوفيا. ولمعرفة المزيد، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- Derek Lutterbec, Policing Migration in the Mediterranean, Mediterranean Politics, Volume 11, Issue 1, (March 2006), pp. 8259, Accessed January 7, 2018:

- https://www.researchgate.net/profile/Derek_Lutterbeck/publication/228668937_Policing_Migration_in_the_Mediterranean/links/00b7d5391757229ce0000000/Policing-Migration-in-the-Mediterranean.pdf

24- Reuters Staff, Italy, Libya rebels agree to security cooperation, Accessed January 5, 2018, https://www.reuters.com/article/us-italy-libya/italy-libya-rebels-agree-to-security-cooperation-idUSTRE76P6OJ20110726

25- See in this regard, Giulia Paravicini, Italy's Libyan "Vision" pays off as Migrant Flows Drop, Politico (August 10, 2017), Accessed November 15, 2018, https://www.politico.eu/article/italy-libya-vision-migrant-flows-drop-mediterranean-sea/

٢٦- لقد بلغ عدد المصريين الذى أعادتهم إيطاليا إلى مصر فى عام ٢٠١١ وحدها ١٦٦٢ مهاجرا غير قانونى. ولمعرفة المزيد، انظر:

- Paolotti, Emanuela, Migration Agreements between Italy and North Africa: Domestic Imperatives versus International Norms, Middle East Institute (December 19, 2012), Accessed November 15, 2017, http://www.mei.edu/content/migration-agreements-between-italy-and-north-africa-domestic-imperatives-versus

27- See in this regard for example, States Parties to the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees and the 1967 Protocol, UNHCR, United Nations High Commissioner for Refugees, Accessed February 17, 2018, http://www.unhcr.org/protection/basic/3b73b0d63/states-parties-1951-convention-its-1967-protocol.html; and 'Universal of Human Rights Declaration Signatories 'Ethiopia Blog, February 17, 2018, https://unethiopia.org/universal-declaration-of-human-rights-signatories/

٢٨- لمعرفة المزيد، انظر للمؤلف: مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية – المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، (طرابلس: منشورات معهد الإنماء العربى، ٢٠٠٢)، والشراكة الأوروبية – المتوسطية: النتائج وردود الأفعال، (طرابلس: منشورات معهد الإنماء العربى، ٢٠٠٢).

٢٩- لقد استخدم القذافى المهاجرين كوسيلة دبلوماسية ناجحة للضغط على أوروبا لتحقيق مكاسب سياسية ومادية تجسدت ملامحها فى توقيع معاهدة الصداقة والشراكة الليبية- الإيطالية عام ٢٠٠٨. ولمعرفة المزيد، انظر مثلا:

- Emanuela Paoletti, Power Relations and International Migration: The Case of Italy and Libya, Sage Journals: Political Studies Associations, (29 June, 2010), Accessed Jan-

uary 7, 2018, http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1111/j1467.-.9248.2010.00849x, and Henneberg, Sabina and Mieczyslaw P. Boduszynski, Europe's Libya Problem: How to Stem the Flow of Migrants, Foreign Affairs (20 July, 2017), Accessed 7 January, 2018, https://www.foreignaffairs.com/articles/libya/20-7-2017/europes-libya-problem

٣٠- لمعرفة المزيد عن التنسيق والتعاون الإيطالى – الليبى بشأن الهجرة غير الشرعية والعودة القسرية للمهاجرين من إيطاليا إلى ليبيا انظر:

- Italy Violated Human Rights by Returning Migrants to Libya, Court Rules, The Guardian (February 23 2012), Accessed 7 January, 2018, https://www.theguardian.com/world/2012/feb/23/italy-human-rights-migrants-libya

- African Transit Migration Through Libya to Europe: the Human Cost Cairo: American University, 2005), Accessed 7 January, 2018, http://www.migreurop.org/IMG/pdf/hamood-libya.pdf

31- Roberta Lunghini, 2016: A Record Year for Asylum Seekers in Italy, West News (8 February, 2017), Accessed September 15, 2017, http://www.west-info.eu/2016-a-record-year-for-asylum-seekers-in-italy/

٣٢- انظر فى هذا الشأن، على سبيل المثال لا الحصر، تقرير التنمية البشرية (نيويورك: منشورات البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٥)، ص ص٢٣٤-٢٦٢.

٣٣- احتلت نيجيريا (١٨,٢٪)، وغينيا (٩,٧٠٪)، وساحل العاج (٩,٥٠٪)، وبنجلاديش (٩٪)، ومالى (٧,١١٪) المراكز الخمسة الأولى فى ترتيب البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا عام ٢٠١٧. (نفس مصدر الجدول: ١).

٣٤- لمعرفة المزيد عن معاهدة الصداقة والشراكة بين إيطاليا وليبيا، انظر للمؤلف:

- Mustafa A. A. Kashiem, "The Treaty of Friendship, Partnership and Cooperation Between Libya and Italy: From an Awkward Past to a Promising Equal Partnership" California Italian Studies, Volume1, Issue 1 (2010), pp. 1-16, Accessed 1 December, 2010, http://escholarship.org/uc/item/4f28h7wg

٣٥- تواجه الحكومة الإيطالية عموما إشكالية مزدوجة فى إطار جهودها لتوقيع اتفاقية للحد من الهجرة غير الشرعية إلى شواطئها. فبينما تعد حكومة الوفاق (فى غرب ليبيا) برئاسة فائز السراج غير مخولة بتحمل الالتزامات التى نصت عليها مذكرة تفاهم ٢٠١٧، وذلك وفق حكم محكمة الاستئناف بطرابلس الصادر فى ٢٢ مارس ٢٠١٧ من ناحية، يلاحظ أن الحكومة المؤقتة فى الشرق الليبى تفتقر إلى الشرعية الدولية، وسلطة توقيع مثل هذه الاتفاقيات الدولية من ناحية أخرى. وعليه، فإن إيطاليا تسعى إلى توحيد الحكومة الليبية المنقسمة على نفسها، حتى يمكنها تحمل النتائج المترتبة على أية معاهدات قد تصبح بموجبها ليبيا مركزا دائما لإيواء المهاجرين غير الشرعيين، وهذا سيناريو يرفضه الرأى العام الليبى، الذى يأمل فى أن تشكل حكومة وحدة وطنية تتحمل مسئولية بناء دولة القانون والمؤسسات. انظر فى هذا الشأن:

- Bilar Buzzetti, "Defining a New Italian Role in Libya" Mediterranean Affairs (27 April, 2017), Accessed May 15, 2017, http://mediterraneanaffairs.com/defining-new-italian-role-libya/

٣٦- يؤكد الموقعون على مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٧ على تدريب خفر السواحل الليبى بقصد تأمين الشواطئ الليبية، ومنع المهاجرين الشرعيين من الوصول إلى السواحل الإيطالية. كما تنص مذكرة التفاهم على إنشاء نظام إنذار ومراقبة للسواحل الليبية بهدف رصد ومنع المهاجرين غير الشرعيين من عبور البحر المتوسط إلى الشواطئ الأوروبية من ناحية، وإعادة المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا، حيث تشير المذكرة إلى ضرورة تشييد مراكز إيواء يتمتعون فيها بحقوقهم الإنسانية من ناحية أخرى. وأخيرا، تنص مذكرة التفاهم على ضرورة تشديد مراقبة الحدود الليبية الممتدة نحو (٥٠٠٠ كم)، خاصة الحدود مع الجزائر، والسودان، والنيجر، وتشاد. لمعرفة المزيد، انظر مذكرة التفاهم:

- Italy-Libya Agreement: the Memorandum text, 2 February, 2017, Accessed February 15, 2017, http://www.asgi.it/wp-content/uploads/02/2017/ITALY-LIBYA-MEMORANDUM-.02.02.2017pdf

٣٧- رفضت دائرة القضاء الإدارى فى محكمة استئناف العاصمة الليبية طرابلس فى ٢٢ مارس ٢٠١٧ تنفيذ مذكرة التفاهم الإيطالية – الليبية، بشأن مكافحة الاتجار فى البشر، والهجرة غير الشرعية، ومساعدة ليبيا فى تأمين الحدود

الجنوبية. لكن حكم دائرة القضاء الإدارى الليبية يؤكد وقف تنفيذ مذكرة التفاهم فى الشق المستعجل فقط. كما رفض البرلمان الليبى بدوره مذكرة التفاهم الليبية– الإيطالية. لمعرفة المزيد، انظر:

– سراج الدين عبدالحميد، محكمة ليبية توقف مذكرة التفاهم مع إيطاليا بشأن الهجرة، عربى، تاريخ الدخول (الخميس ١٥ فبراير، ٢٠١٨):

- https://arabi.21com/story/993086/

– عبدالله الشريف، جدل حول اتفاق ليبى–إيطالى بشأن الهجرة غير الشرعية، العربى الجديد، (٨ فبراير ٢٠١٧)، تاريخ الدخول، ١٥ فبراير، ٢٠١٨:

https://www.alaraby.co.uk/politics/8/2/2017/

٣٨– تنص المادة (٦) من قانون الهجرة الليبى رقم (١٩) لعام ٢٠١٠ على عدم التمييز بين المهاجر واللاجئ، وبالتالى فإن المهاجرين غير الشرعيين يتم إيقافهم وسجنهم، ودفعهم لغرامات مالية تصل إلى ألف دينار، مع ترحيلهم قسرا فى نهاية المطاف. لمعرفة المزيد، انظر:

قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، تاريخ الدخول، ١٥ فبراير، ٢٠١٧،

http://security-legislation.ly/ar/node/32175

٣٩– وبينما يتم التعامل مع نقاط القوة فى إطار البيئة الداخلية، من خلال مؤشرات تساعد على تحقيق الأهداف، مثل التساؤل عن المجالات التى يتفوق فيها التنسيق والتعاون الإيطالى–الليبى فى مجال محاربة الهجرة غير الشرعية، يلاحظ أن تحديد نقاط الضعف يتم بدوره من خلال مؤشرات تعيق تحقيق الأهداف المنشودة، أو من خلال التساؤل عن مجالات الضعف، أو المجالات التى يمكن تحسينها، أو التى يمكن تجنبها. أما فيما يتعلق بالفرص المتاحة التى تعكس بدورها الظروف البيئية الخارجية، فإنها تساعد بدون شك على تحقيق الأهداف، حيث يمكن التساؤل فى هذا السياق مثلا عن المجالات المتاحة من التعاون بين بلدين، أو منظمتين إقليميتين. لكن التحديات أو التهديدات التى تجسد ظروفا بيئية خارجية، فإنها تضر قطعا بعملية تحقيق الأهداف، حيث يصبح تساؤل المحلل السياسى فى هذا السياق يدور حول العقبات التى تواجه القضية المثارة. لمعرفة المزيد، انظر مثلا:

- David W. Pickton and Sheila Wright, What's SWOT in Strategic Analysis (New York: John Wiley and Sons, 1998), Accessed 1 February, 2018, http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/(SICI)1099-1697(04/199803)7:2%3C101::AID-JSC332%3E.3.0CO;2-6/abstract

■ ■ ■